



## القمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات

### حركة عدم الانحياز

طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية

٢٦ - ٣١ أغسطس ٢٠١٢

### إعلان التضامن بشأن فلسطين

١. أعرب رؤساء الدول و الحكومات لحركة عدم الانحياز عن أسفهم العميق لكون التدابير المؤسفة التي اتخذتها إسرائيل، سلطة الاحتلال، قد حالت دون أن تتمكن اللجنة من عقد الاجتماع الوزاري العادي في رام الله، فلسطين، في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٢، والذي كان من المخطط له أن يكون بمثابة تظاهرة تعبر عن تضامن الحركة مع الشعب الفلسطيني. *وأدنا* الممارسات الاستفزازية التي تشكل خرقاً للقانون الدولي ولالتزاماتها بصفتها قوة الاحتلال، والتي منعت أعضاء اللجنة من أن يشاهدوا على أرض الواقع الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن يعربوا للشعب الفلسطيني وقيادته مباشرة عن المساندة الدائمة والمبدئية من قبل الحركة للقضية الفلسطينية العادلة والتزامها بالتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين بجميع جوانبها.

٢. أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لكون تصدي إسرائيل بالرفض لدخول وزراء حركة عدم الانحياز إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة قد منعم من الاجتماع مع فخامة الرئيس محمود عباس وبقية القيادات الفلسطينية. *وأعربوا* عن بالغ تقديرهم للمملكة الأردنية الهاشمية لاستقبالها أعضاء اللجنة المعنية بفلسطين ولما بذلته من جهود لتسهيل ترتيبات الاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي كان من المقرر عقده. *واستنكر* الوزراء البيان الصحفي الصادر عن اللجنة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٢ في عمان وكذلك البيان ذا الصلة الصادر عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك في ٩ أغسطس/آب ٢٠١٢. *وأكدوا* من جديد تصميم الحركة على مواصلة مساعدتها للشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق مطالبه المشروعة في الكرامة والعدالة وحقه غير المتنازع عليه في تقرير مصيره في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى حدود ما قبل ١٩٤٧.

٣. أكد رؤساء الدول و الحكومات مجدداً الإعلانات حول فلسطين التي اعتمدها اللجنة وأجازتها الحركة، كان آخرها في شرم الشيخ في عام ٢٠١٢ وفي بالي في عام ٢٠١١، والتزامهم بالمواقف المبينة فيها. وجددوا النداء من أجل تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني لمساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه

الإنسانية الثابتة غير المتنازع عليها، بما في ذلك حق تقرير المصير في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس، وأيضاً حق الفلسطينيين في العودة. ونوهوا بوجه خاص بما أثبتته الشعب الفلسطيني من مرونة في التكيف على مدى عقود طويلة مع المحن والمعاناة التي أجبر على تحملها لأكثر من ٦٤ سنة منذ نكبة ١٩٤٨ التي تسببت في تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتحويل معظمهم إلى لاجئين، يقدر تعدادهم حالياً بـ ٥ ملايين شخص، لأكثر من ٤٥ سنة منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي في ١٩٦٧ لما تبقى من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية.

٤. أعرب رؤساء الدول والحكومات مجدداً عن قلقهم الشديد بشأن الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، نتيجة الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر والسياسات والممارسات غير القانونية. وأدانوا الغارات العسكرية الإسرائيلية الحالية، والهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين، والحصار المفروض على قطاع غزة وحملة الاحتلال الاستيطاني بما في ذلك- من بين جملة أمور أخرى- مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والتوسع فيها وإنشاء "امتدادات للمستوطنات" ونقل المستوطنين الإسرائيليين وبناء الجدار العازل وهدم المنازل وفرض قيود تعسفية على التنقل وإقامة المئات من نقاط التفتيش واعتقال وسجن الآلاف من الفلسطينيين والإبعاد القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، وما إلى غير ذلك من تدابير العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني بما يمثل خرقاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وانتهاكاً لحقوق الإنسان.

٥. أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم إزاء الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما التأثير المدمر الناتج عن المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأدانوا الأنشطة التي تهدف عن قصد إلى تغيير التركيبة السكانية والوضع القانوني للأراضي وطابعها الخاص والتي تستلزم الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، مما يتعارض تماماً مع أحكام القانون الدولي وحل الدولتين القائم على أساس حدود ما قبل ١٩٤٧. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء الوضع في القدس الشرقية المحتلة التي تقود فيها إسرائيل أكثر حملات الاستيطان ضراوة، ودعوا إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية وأعمال الحفر، بما في ذلك المنطقة القريبة من الحرم الشريف، وهدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة. كما أدانوا أعمال الإرهاب والعنف والاستفزاز من قبل المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك المنازل والأراضي الزراعية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وحذروا من أن هذه الأعمال تزكي نار التوتر والحساسيات الدينية التي تزيد بدورها من حالة عدم الاستقرار مما يستوجب من سلطة الاحتلال الوقف الكامل والفوري لهذه الممارسات.

٦. أعرب رؤساء الدول والحكومات مجدداً عن قلقهم الشديد إزاء الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الأليمة في قطاع غزة الناجمة عن الحصار المفروض على القطاع والذي من خلاله تواصل إسرائيل عقابها الجماعي ضد الشعب الفلسطيني وتعوق حرية حركة السكان المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية ودخول السلع الأساسية وإعادة إعمار غزة. طلب رؤساء الدول والحكومات مجدداً أن تحترم إسرائيل القانون الإنساني الدولي وأن تضع نهاية كلية لهذا الحصار غير القانوني، مشددين على الحاجة إلى ضمان حرية الحركة المستمرة والمنظمة للأشخاص والسلع بين غزة والعالم الخارجي وإعادة الربط والوحدة بين غزة والضفة الغربية، مؤكداً أن قطاع غزة ما زال جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧. جدد رؤساء الدول والحكومات نداءهم بشأن الدعوة إلى ضمان المساءلة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل، باعتبارها سلطة الاحتلال، إبان عدوانها العسكري على قطاع غزة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ - يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. وكرروا دعوتهم إلى التأكيد على مبدأ مساءلة إسرائيل عن هجومها العسكري في ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠ في المياه الدولية على القافلة البحرية للمعونة الإنسانية "سفينة الحرية لغزة" وهي في طريقها إلى قطاع غزة وما أسفر عن هذا الهجوم من مقتل تسعة أتراك. ودعا الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى مواصلة جهوده الجادة من أجل وضع نهاية لإفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة لصالح الضحايا، بما في ذلك متابعة نتائج وتوصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة حول النزاع في غزة. كما أكدوا مجدداً التزامات الأطراف المتعاقدة رفيعة المستوى في اتفاقيات جنيف فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية والمخالفات الخطيرة والمسؤوليات.

٨. أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم الشديد حيال المعاملة غير الإنسانية التي يلقاها السجناء والمعتقلون السياسيون الفلسطينيون من جانب إسرائيل، بما في ذلك الممارسات المؤذية عضوياً أو عقلياً وما يتم الإبلاغ عنه من أعمال تعذيب تستهدف هؤلاء السجناء فضلاً عن حرمانهم من الحصول على الرعاية الطبية السليمة ومن زيارات أسرهم. وأعربوا عن قلقهم حيال الإضراب الممتد عن الطعام من جانب بعض السجناء والمعتقلين كاحتجاج سلمي على الممارسة غير القانونية للاعتقال الإداري الذي يتم بموجبه احتجاز المئات من الفلسطينيين دون توجيه اتهام لهم أو محاكمتهم علاوة على انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي ترتكبها إسرائيل. وجددوا نداءهم من أجل الإفراج الفوري عن جميع الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم أو سجنهم بواسطة إسرائيل، بما فيهم الأطفال والنساء والمسؤولين المنتخبين. /استذكر رؤساء الدول والحكومات الإعلان الوزاريين حول السجناء السياسيين المعتمدين في بالي (مايو/أيار ٢٠٠١) وفي شرم الشيخ (مايو/أيار ٢٠١٢)، وحثوا على تعبئة الجهود لمعالجة هذه القضية الهامة.

٩. طالب رؤساء الدول والحكومات بأن توقف إسرائيل فوراً كافة السياسات والممارسات غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وأن توقف انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني. وطالبوا مجدداً بالوقف الكامل لكافة أنشطة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي التي تمثل خرقاً خطيراً للقانون الدولي وتحدياً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة والقرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٤، والالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق للجنة الرباعية الدولية والداعية إلى تجميد كافة الأنشطة الاستيطانية وتفكيك ما يسمى بامتدادات المستوطنات. وأعربوا عن القلق البالغ إزاء ما تؤدي إليه حملة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة من تفويض تواصل وسلامة ووحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وقابليتها للبقاء وتهديد إمكانية وفرص تنفيذ حل الدولتين بشكل فعلي من أجل السلام على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، مما ينطوي على تشجيع البحث عن حلول عادلة بديلة.

١٠. أعرب رؤساء الدول والحكومات مجدداً عن قلقهم البالغ إزاء الأزمة الخطيرة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط ودعوا إلى بذل الجهود المباشرة والعملية لإنقاذ حل الدولتين ودفع عملية سلام عادلة ذات مصداقية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، ١٣٩٧، ١٥١٥، و١٨٥٠، ومرجعية مدريد، بما يشمل مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. وشددوا على أن عملية السلام لا بد وأن تضع نهاية لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تكفل للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير في إطار دولة فلسطينية مستقلة سيادية قابلة للبقاء تكون

عاصمتها القدس الشرقية، وكذلك حل عادل لمعضلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (III).

١١. أعاد رؤساء الدول والحكومات إلى الأذهان الدور التاريخي للمجتمع الدولي والتزاماته، ولاسيما في هذا الصدد، مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والأطراف المتعاقدة رفيعة المستوى في اتفاقية جنيف الرابعة لكي تفي بالتزاماتها بشأن ضمان احترام الاتفاقية في جميع الظروف والأحوال. ودعوا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسئوليته، بالنظر إلى سلطاته المنصوص عليها في الميثاق، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والعمل، فوراً، على تنفيذ القرارات الصادرة عنه وضمن التزام إسرائيل، سلطة الاحتلال، بهذه القرارات، والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الاسرائيلي- الفلسطيني، والنزاع العربي - الاسرائيلي في مجمله.

١٢. أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس، وشددوا على أهمية حماية وتقوية المؤسسات الوطنية والديمقراطية للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني، الأمر الذي يمثل الأساس الحيوي للدولة الفلسطينية المستقلة. وأعادوا التأكيد على أهمية الوحدة الفلسطينية من أجل إحقاق الحقوق والتطلعات الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني. ورحبوا بالتوقيع على اتفاقية المصالحة في القاهرة في ٤ مايو/أيار ٢٠١١، والتي تهدف إلى إنهاء الانقسام الواقع منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، وكذا الإعلان الموقع في الدوحة بتاريخ ٥ فبراير/شباط ٢٠١٢ والذي قُصد منه تخطي العقبات أمام تنفيذ الاتفاق. ودعوا المجتمع الدولي إلى احترام ودعم المصالحة الفلسطينية.

١٣. طالب رؤساء الدول والحكومات بمواصلة تقديم الدعم لتعزيز وتقوية المؤسسات الوطنية الفلسطينية اتساقاً مع خطة رئيس الوزراء سلام فياض في أغسطس/آب 2009، "فلسطين: إنهاء الاحتلال، إقامة الدولة"؛ وأثنوا على استكمالها في أغسطس/آب 2011 مع تنفيذ المرحلة الثانية، "خطوة نحو الحرية"، مؤكداً أهمية هذه المبادرة في وضع الأسس لاستقلال دولة فلسطين؛ وطالبوا ببذل الجهود خلال هذه الفترة المهمة للحفاظ على ما تحقق من إنجازات ذات صلة وتدعيمها. كما أكدوا من جديد على أهمية الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين من قبل ١٣٢ دولة؛ وحثوا الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن كإسهام إيجابي نحو جعل استقلال فلسطين حقيقة واقعة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

١٤. ورحب رؤساء الدول والحكومات في هذا الصدد بالطلب المقدم، في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، من قبل فلسطين، ليتم قبولها كدولة عضو في الأمم المتحدة، بما يتفق مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، مقتنعين بأن تحقيق هذا الهدف سوف يكون بمثابة خطوة كبرى نحو تعزيز الحرية والكرامة والاستقرار والسلام للشعب الفلسطيني. كما رحبوا بقبول فلسطين كدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

١٥. ناشد رؤساء الدول والحكومات أعضاء الحركة البقاء في طليعة دعم المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني نحو الحرية والسلام. ودعوا إلى تكثيف الجهود في هذا المضمار بما يشمل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان والأجهزة والوكالات الأخرى ذات الصلة. وأثنوا على ما بذله أعضاء مجموعة حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن من جهود جادة بخصوص فلسطين وحثوهم على الإبقاء على نشاطهم في تعزيز دور الحركة في تفعيل مجهودات السلام. وشددوا على أهمية ما تجرته الحركة من اتصالات دورية على المستوى الوزاري مع أعضاء مجلس الأمن واللجنة الرباعية الدولية وجامعة الدول العربية

وكافة الأطراف المعنية الأخرى لتعزيز الحصول على الاعتراف بفلسطين كدولة وقبولها كعضو في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وإحياء وتنشيط الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٤٧ وتحقيق الاستقلال الذي تأخر طويلاً لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى إرساء الأمن وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. ووجهوا نداءً عاجلاً نحو إطلاق خطة عمل تستند إلى المرجعية طويلة الأمد لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع المجموعات السياسية والإقليمية ذات الصلة الأخرى، من أجل تحقيق هذه الأهداف في أسرع وقت ممكن.